

الواو للعطف، ورجحان العطف في مثل: جاء زيدٌ وعمروٌ لأن المتكلم يريد إشراك عمرو في المجيء لا أنه جاء معه، وفي هذه الحالة مثل سابقتها يتعين فيها العطف. ورجحان أن يكون ما بعد الواو مفعولاً معه، في مثل «قمت ومحمدًا» وهو مثال افتراضى للنحاة، لأنهم هم أنفسهم يقولون: إنه لا يصح العطف على الضمير المتصل المرفوع بدون ضمير فاصل مثل الآية الكريمة: ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (١) فالمثل الذي جلبوه مرفوض بحكم الاستعمال القرآنى وقواعدهم النحوية، وامتناع أن يكون ما بعد الواو مفعولاً معه أو معطوفاً مثل: «شربت ماءً وطعاماً» إذ يقدرن لكلمة «طعاماً» فعلاً محذوفاً مثل أكلت هي مفعوله، فالواو ليست عاطفة لكلمة «طعاماً» على ماء ولا هي واو المفعول معه التى بمعنى مع. وأخيراً يصل النحاة مع الواو وأحوالها إلى حالة الوجوب فى أن يكون ما بعدها مفعولاً معه مثل: «سرت والجامعة - استيقظت وطلوع الشمس». وما بعدها فى المثاليين لا يمكن أن يقع عليه الفعل السابق لو او فلا الجامعة يمكن أن تسير، ولا الشمس يمكن أن تستيقظ، وكأنك قلت فى المثال الأول: «سرت أمام الجامعة» وفى المثال الثانى: «استيقظت زمن طلوع الشمس» وهكذا دائماً واو المفعول معه تحت محل ظرف مكان أو زمان. أو بعبارة أدق الفعل قبلها لا يقع على ما بعدها. وإنما دفع النحاة إلى أن يأتوا بالأمثلة الأربعة السابقة للمفعول معه، أنهم قالوا إنه اسم يتلو واواً بمعنى مع فجاءوا بجميع الأحوال التى يمكن أن تكون فيها الواو بمعنى مع مجرد الوهم والافتراض. ويرى الدكتور شوقى ضيف أن النحاة لو عرفوا المفعول معه تعريفاً دقيقاً ما اضطربوا هذا الاضطراب، وأخصر من تعريفهم وأدق أن يقال فى تعريفه أو ضابطه: «المفعول معه: اسم منصوب تالٍ لواو غير عاطفة بمعنى مع». وبذلك يتعين الباب وتصبح صورته فى غاية الوضوح، ولا تعود تختلط أبداً بمثل «اشترك زيد وعمرو» أو «جاء زيد

(١) سورة البقرة: آية ٣٥ والأعراف: آية ١٩.